Journal of Total Science
Volume (9), Issue (35), (March. 2025)
ISSN: 2518-5799

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (9)، العدد (35)، (مارس2025)
ردمد: 2518-5799

"الزكاة" كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية ودورها في محاربة الفقر (دراسة تحليلية لصندوق الزكاة الليبي)

صلاح محمد المهدي القطوس
عضو هيئة التدريس –كلية الاقتصاد والتجارة – القره بوللي – جامعة المرقب
smalqatous@elmergib.edu.my
salah.algatous.71@gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/1/15 –تاريخ المراجعة: 2025/2/11– تاريخ القبول: 2025/3/17– تاريخ للنشر: 23/ 3/ 2025

Abstract

This study primarily aims to explore the role of Zakat as an instrument of Islamic fiscal policy in combating poverty. It investigates the effectiveness of Zakat in addressing social and economic problems in general, and poverty in particular, as well as examining the challenges and obstacles facing the Libyan Zakat Fund in its efforts to alleviate poverty. The study introduces the concepts of Islamic fiscal policy, poverty, Zakat and its impacts, and the approaches to addressing poverty through Zakat. It also analyzes and assesses the effectiveness of Zakat in poverty alleviation during the study period. The research adopts the descriptive and analytical methodology, which suits the nature and requirements of the study, and relies on secondary data provided by the Libyan Zakat Fund.

The results indicate that the effectiveness of Zakat as a tool of Islamic fiscal policy primarily depends on the nature of the operations and organizational systems of Zakat funds, which play a vital role in enhancing its impact on economic activity. Furthermore, the increased trust of contributors in the Zakat Fund, especially after gaining its independence, has contributed to a higher rate of Zakat collection growth. This growth reinforces the role of Zakat policy as an essential component of Islamic fiscal policy, with a clear impact on poverty reduction.

The study concludes with several recommendations, most notably: the importance of selecting qualified personnel and enhancing their

competencies, establishing and activating oversight bodies within Zakat offices, enforcing and improving the legal framework governing Zakat collection to better serve both citizens and the Zakat institution, and drawing upon the experiences of other Arab and Islamic countries in the field of Zakat.
Keywords: Islamic fiscal policy, Zakat, Zakat system, Zakat Fund, poverty, effects of poverty, poverty alleviation.

الملخص

استهدفت الدراسة بشكل أساسي التعرف علي دور الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في محاربة الفقر والكشف عن مدى نجاعة الزكاة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة والفقر بصفة خاصة والوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه صندوق الزكاة الليبي ودوره في محاربة الفقر. لذلك تم التعريف بمفهوم السياسة المالية الإسلامية والفقر و الزكاة وآثارها وطرق علاجه لمشكلة الفقر ، وتحليل وقياس (الزكاة) ومدى فاعليتها لمحاربة الفقر خلال فترة الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي كونهما مناسبتان لطبيعة ومتطلبات الدراسة، كما اعتمدت على البيانات الثانوية التي يصدرها صندوق الزكاة الليبي وقد بينت النتائج اعتبار الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة نشاط وأنظمة عمل صناديق الزكاة، التي تلعب دوراً جوهريا في الرفع من فاعلية تأثيرها على النشاط الاقتصادي، وزيادة ثقة المزكين بصندوق الزكاة مما ساهم في زيادة معدل نمو الجباية بعد استقلاليته ، هده زيادة تعزز من دور الساسة الزكوية كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية لما كان لها الأثر الواضح في محاربة وتخفيف من حدت الفقر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها : الحرص على اختيار العاملين والرفع من كفاءتهم وتنصيب الأجهزة الرقابية وتفعيل دورها في مكاتب الزكاة، وتفعيل القانون المنضم لشؤون الزكاة في جباية أموال الزكاة والعمل على تحسينه لخدمة المواطن والمؤسسة الزكوية بطريقة أفضل، والاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في المجال الزكوي.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية الإسلامية ،الزكاة ، نظام الزكاة، صندوق الزكاة ، الفقر ،آثار الفقر ، معالجة الفقر

مقدمــة :

تعد الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام والركن الأساسي للنظام المالي الإسلامي ، قال تعالى {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ} (النور 56) ، فالزكاة فريضة مالية محفزة للنشاط الاقتصادي، وتعد من أفضل أدوات السياسة المالية الإسلامية تحصيلا وإنفاقا والتي تكفل نجاح عملية إعادة التوزيع وفق نظام كفالة إسلامي يعمل على ضمان تحقيق مبدأ حد الكفاية ومحاربة الفقر، وتعتبر ظاهرة الفقر إحدى المعضلات التي عانت منها المجتمعات منذ أقدم العصور ، وتسعى مختلف النظم والمذاهب إلى محاربتها، وأن أول من اعتبر مشكلة الفقر حقيقة تواجه المجتمعات هو الاسلام ، وأن حلها مطلبا شرعيا تسعي الزكاة كأداة من أدواة السياسة المالية الإسلامية إليه، واعتبر الإسلام الفقر منقصة يجب السعي إلى تجاوزها ، وقد اكتسب تحليل ظاهرة الفقر في ليبيا أهمية كبيرة وذلك في ظل النتائج المخيبة للتوقعات، فالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الليبية من إلغاء التجارة في الثمانينات وحصار وعقوبات اقتصادية خلال حقبة التسعينات وضعف هيكلية الاقتصاد، فضلاً عن ذلك الحروب وقفل الموانئ النفطية خلال فترة ما بعد الثورة، علاوةً على ذلك الفساد الإداري والمالي والوضع الأمني المتردي بعد عام 2013، كل هذه العوامل أسهمت في بروز ظاهرة التضخم والتي ساهمت في ضهور مشكلة الفقر وتزايد معدلاتها. وإن الدراسة تقوم علي فرضية مفادها أن تطبيق الزكاة يساعد من تخفيف من حدة الفقر .

مشكلة الدراسة :

رغم ما تتمتع به الزكاة من مكانة محورية في النظام المالي الإسلامي، ورغم الجهود المبذولة من قبل صندوق الزكاة الليبي في جمع وتوزيع أموال الزكاة، إلا أن الفقر لا يزال يشكّل إحدى أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا. ويطرح هذا الواقع تساؤلات جوهرية حول فاعلية الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في الحد من هذه الظاهرة، ومدى كفاءة صندوق الزكاة في أداء دوره الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه، تتحدد مشكلة البحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى يسهم صندوق الزكاة الليبي في التخفيف من ظاهرة الفقر، وهل يمكن اعتبار الزكاة أداة فعّالة من أدوات السياسة المالية الإسلامية لمكافحة الفقر في السياق الليبي؟

فرضيات البحث:

انطلاقًا من مشكلة البحث، تقترح الدراسة الفرضيات التالية لاختبارها:

فرضيةرئيسية:

للزكاة دور فعّال في الحد من ظاهرة الفقر في ليبيا إذا ما طُبّقت بشكل مؤسسي عبر صندوق الزكاة.

فرضيات فرعية:

- تطبيق الزكاة وفق نظم إدارية حديثة يساهم في تعزيز كفاءتها في معالجة الفقر.
- ضعف الهيكل الإداري والرقابي لصندوق الزكاة الليبي يقلل من فاعلية دوره في محاربة الفقر.
- ارتفاع مستوى الثقة المجتمعية في صندوق الزكاة يساهم في زيادة معدل تحصيل الزكاة وتوسيع أثرها التنموي.
- الاستفادة من التجارب الإقليمية والدولية في إدارة الزكاة يمكن أن يعزز أداء الصندوق الليبي.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع :

- تزايد حدة الفقر في العالم الإسلامي وليبيا بصفة خاصة.
- التعرف علي أسباب ضهور ظاهرة الفقر في المجتمع الليبي .
- البحث علي الحلول اللازمة المناسبة لمحاربة هذه الظاهرة.
- التعرف علي مدى اسهام الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذا الدراسة من أهمية موضوعها الرئيسي (الفقر) في وقتنا الحاضر نتيجة لانتشار ظاهرة الفقر الواسع و السريع على المستوى العالمي والوطني و وتكمن أهميتها في إيجاد الحلول الممكنة لتخفيف من حدت هذه الظاهرة من خلال (الزكاة) كأداة من أدوات السياسة المالية الاسلامية ، حيت تلعب الزكاة دورا بارزا في مكافحة الفقر ، والتخفيف من حدته والوصول بالفقير إلى درجة الكفاية الدائمة بإعطائه نصيبه الشرعي لتلبية احتياجاته، ورفع من مستوي الفرد اقتصاديا واجتماعيا وتحقيق التكافل الاجتماعي بين الافراد وإنعاش الاقتصاد، وتحقيق التنمية ؛ وتعتبر كمؤسسة تضامنية في الإسلام للتخفيف من حدت الفقر .

أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة بشكل رئيسي لتعرف علي دور الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في محاربة الفقر من خلال :

- التعرف علي مفهوم الزكاة وأنواعها وحكمها الشرعي.
- الكشف عن مدى نجاعة الزكاة في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة والفقر بصفة خاصة.
- مدى الالتزام بتطبيق الزكاة في المجتمع الليبي.
- الوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه صندوق الزكاة الليبي.
- دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر.

هيكلية الدراسة :-

من خلال تحديد مشكلة الدارسة وأهدافها وفرضياتها للوصول إلى النتائج المرجوة، فإن دراستنا ستتركز على مدي فاعلية صندوق الزكاة ودوره في محاربة الفقر ، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للزكاة والفقر .

المحور الثاني: تعريف عام بصندوق الزكاة الليبي والسياسة العامة له.

المحور الثالث: تحليل تجربة صندوق الزكاة الليبي في مكافحة الفقر في المجتمع الليبي.

الدراسات السابقة :

1-دراسة الباحث: بلقاسم فتيحة2014[1]

بعنوان "فعالية الزكاة في معالجة المشاكل الاجتماعية ودورها في الحد من الفقر: دراسة حالة صندوق الزكاة في الجزائر" هدفت هذه الدّراسة إلى الكشف عن مدى فاعلية الزكاة في حل المشاكل الاجتماعية بصفة عامة ودور صندوق الزكاة في حل مشكل الفقر ومدى بتطبيق الزكاة في المجتمع الجزائري وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليلي الوصفي والتحليلي لدور صندوق الزكاة لمحاربة والتخفيف من حدة الفقر ، وتوصلت الي نتائج أهمها اعتماد استطاع صندوق الزكاة أن يسهم بشكل فعال في مد يد العون للكثير من

[1] بلقاسم فتيحة **(دور صندوق الزكاة الجزائري في الحد من ظاهرة الفقر للفترة 2013 – 2003)** رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة ، الجزائر 2014 .

الفقراء والتخفيف من حدته . وقد أوصت هده الدّراسة بعدة توصيات أهمها: محاولة الرفع من كفاءة القوة العاملة في صندوق الزكاة وتوجيه جزء من حصيلة الزكاة إلى إقامة المشاريع الاستثمارية التي يحتاج لها الفقراء والمساكين والتي يتم تشغيلهم ، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الهدف من الدراسة وتختلف اسلوب التحليل ، فضلا عن ذلك أنها دراسة لحالة صندوق الزكاة الليبي.

2–دراسة البحاث : أمين محمد سعيد الإدريسي وآخرون 2015 .[1]

"بعنوان التنظيم المؤسسي للزكاة وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة حالة إقليم كوردستان"وهدفت هذه الدّراسة إلى بيان منافع الزكاة المتوقعة اقتصاديا واداريا واجتماعيا من التوجه إلى التنظيم المؤسسي الزكاة في اقليم كورتستان وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليلي (SPSS) وبرنامج(Mini–(Tab وتوصلت الي نتائج أهمها اعتماد انشاء صندوق الزكاة له تأتير كبير في الرفع وقد أوصت هده الدّراسة ضرورة تشكيل صندوق الزكاة لإدارة النشاط الزكوي في اقليم كوردستان ، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المضمون وتختلف معها في طريقة التحليل ، فضلا عن ذلك أنها دراسة لحالة صندوق الزكاة الليبي.

3– دراسة الباحثين: بوغزالة عبدالكريم وخلو سهيلة، 2019 تُعد دراسة "دور صندوق الزكاة في التخفيف من ظاهرة الفقر: دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية ورقلة (2005–2016)" من الدراسات التي ساهمت في الكشف على فعالية مؤسسة الزكاة في محاربة الفقر ضمن السياق الجزائري، حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات صندوق الزكاة بالولاية. وقد لخصت الدراسة إلى أن الصندوق تمكن من لعب دور مهما اجتماعيا معتبرا في سداد احتياجات عدد من العائلات الفقيرة من خلال التوزيع المنتظم للإعانات، لكنها في المقابل أوضحت وجود عوائق هيكلية وتنظيمية تتطلب إصلاحات في آليات التحصيل والتوزيع، وتمكين الموارد البشرية العاملة بالصندوق من التكوين الإداري والشرعي اللازم. وتتقاطع هذه الدراسة في هدفها العام مع الدراسة الحالية

[1] مين محمد سعيد الإدريسي وآخرون) **دور إنشاء صناديق الزكاة المركزية في الحد من مشكلة الفقر لمدينة أربيل** (مجلة امعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 8 العدد 15 ، العراق ،2016

التي تتناول تجربة صندوق الزكاة الليبي، غير أن اختلاف السياق المحلي والسياسي والاقتصادي قد أفرز تباينًا في النتائج والتوصيات.

4- دراسة الباحث: سفيان بوديلمي، 2017

هذه الدراسة المعنونة بـ "دور الزكاة في الحد من ظاهرة الفقر "فقد هدفت إلى دراسة أثر تطبيق الزكاة من خلال صندوق الزكاة الجزائري على معدلات الفقر خلال الفترة من 2003 إلى 2015، مستخدمة بدورها المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف بيانات إحصائية لتقييم كفاءة الصندوق. وقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي أن فعالية الزكاة في مكافحة الفقر لا تزال محدودة مقارنة بما هو متوقع من هذه الشعيرة، ويعزى ذلك إلى ضعف الثقة المجتمعية ومحدودية التحصيل، فضلاً عن غياب مشاريع استثمارية موجهة للفقراء. وتوصي الدراسة بإعادة هيكلة الصندوق وتبني سياسات أكثر فاعلية في إدارة موارد الزكاة. وتتقاطع هذه الدراسة كذلك مع الدراسة الحالية في إبراز أهمية الزكاة كأداة مالية إسلامية ذات طابع اجتماعي تنموي، لكنها تختلف معها من حيث درجة تعمق التحليل المالي والإداري لصناديق الزكاة، حيث تنفرد الدراسة الليبية بتحليل تفصيلي لمكاتب الصندوق خلال فترة محددة.

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الدراسات السابقة تشكل سندًا علميًا داعمًا للدراسة الحالية من حيث إثبات أهمية الزكاة في محاربة الفقر، مع التأكيد على ضرورة تطوير الإطار المؤسسي والتنظيمي لصناديق الزكاة، ورفع كفاءتها من خلال استثمار الأموال، وزيادة الوعي المجتمعي، وتحقيق العدالة في التوزيع، بما يعزز فاعلية الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الإسلامية في التخفيف من الفقر وتحقيق التكافل الاجتماعي .

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للزكاة والفقر .

مفهوم السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي" هي استخدام الدولة لإراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافا الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وذلك بطبيعة الحال في ظل ما نعتقده من عقائد، كما أن القائمين على أمور السياسة المالية لا بد أن يخضعوا لضوابط شرعية"[1]

أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي:

[1] هشام مصطفى الجمل، **(دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ببن النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر**– دراسة مقارنة–) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2006 ،ص 9.

إن أدوات السياسة المالية لدى علماء الاقتصاد تنحصر في الإيرادات والنفقات، وتنقسم الإيرادات حسب المعيار الزمني، فنجد الإيرادات الدورية والإرادات غير الدورية، و الإيرادات الدورية يتم تحصيلها بعد استيفاء حولاً كاملاً، ومن مواردها الأصناف التالية (الزكاة ، الخراج ، الجزية، عشور التجارة) أما الإيرادات غير الدورية (الفيء ، الغنيمة ، المعدن والركاز، اللقيطة) أما النفقات العامة تنقسم إلي نفقات محددة ونفقات غير محددة ضوء الكتاب والسنة، والنفقات المحددة تصنف إلي (مصارف الزكاة، مصارف الفيء، مصارف الغنيمة) أما النفقات الغير محددة (الخراج ، الجزية والعشور) هذه المزارد تُرِكَتْ لاجتهاد العلماء والقائمين على تسيير الشؤون المالية، في كيفية انفاقها، لانها لم تتعرض إليها الأدلة الشرعية ، فقد كان يُخَصَّصُ جزءٌ من هذه الإيرادات لولاة الأمور، الكتاب والقضاة، يُضَافُ إلى هذا تسيير المصالح العامة كحفر الأنهار وإصلاح مجاريها، إقامة السدود ، البناء والتعمير.[1]

ومما سبق ذكره يتبين أن جُلَّ الإيرادات التي تعرضنا إليها قد تعطلت حاليا في الدول الإسلامية ، باستثناء الزكاة التي أُعِيدَ تنظيمها وتأطيرها في شكل قانوني و سنحاول الآن أن نبرز أهمية دور الزكاة كأداة من ادوات السياسة المالية الاسلامية في محاربة الفقر.

مفهوم الزكاة:-

الزكاة في اللغة: الزيادة والنماء، فكل شيء زاد عددًا، أو نما حجمًا؛ فإنه يقال: زكا، فيقال: زكا الزرع: إذا نما وطال، وأما في الشرع: فهي التعبد لله تعالى، بإخراج قدر واجبٍ شرعا، في أموال مخصوصة لطائفة أو جهة مخصوصة.[2]الزكاة ويراد بها الطهارة والّنماء والبركة ،حيث وردت بمعنى الطهارة من الرذيلة والبخل والشح وطهرة من الذنوب والآثام في قوله تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ

---

[1] عبد القادر خليل و ادريس عبدلي) **الزكاة كأداة من ادوات السياسة المالية وأثرها علي بعض النشاط الاقتصادي – نجو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية (** مجلة الباحث ، العدد 15، 2015، ص. 234-233

[2] أخرجه مسلم في صحيحه – باب استحباب العفو (4/2001)حديث (2588)، وابن ابن خزيمة، في صحيحه – باب ذكر نماء المال بالصدقة منه، وإعطاء الرب – عز وجل – المتصدق الخلف (2/1168)،حديث(2483) ، وغيرهما من حديث أَبِي هُرَيْرَ ةَ رضي الله عنه، وتمامه: «... وما زَادَ اللهُ عَبدًا بِعَفوٍ، إلا عزا، وما تَواضَع أحَدٌ لِله إلا رَفَعَهُ اللهُ«

لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [1]وفي قوله تعالي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾ [2]، أما بمعنى النماء والبركة في قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾[3] يبين الله في هذه الآية أن الزكاة تزيد المال و تنميه وتزيد الأجر والثواب لصاحبها، أما بمعنى الصلاح في قوله تعالى : ﴿فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [4]أي صلحا ، وعَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ((مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ))[5] وسميت صدقة المال زكاة لأنها تعود بالبركة في المال الذي أخرجت منه الزكاة فيحفظه الله من التلف ، وقيل: سميت بذلك لأنها تطهر مؤديها من الإثم وتنمي أجره.[6]

وأما الزكاة اصطلاحا: فقد عرفت الزكاة بأنها "التعبد لله تعالى بإخراج جزء واجب شرعا في مال معين لطائفة او جهة مخصوصة"،[7]كما عرفت بأنها " هي حق مالي واجب لطائفة مخصوصة في زمن مخصوص"[8]، وعرفت أيضا بأنها "إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه إن تم الملك وحال الحول"[9]

---

[1] سورة الثوبة: الآية.(103)

[2] سورة الأعلى: الآية .(14)

[3] سورة الروم: الآية .(39)

[4] سورة الكهف: الآية (81)

[5] أخرجه مسلم، الحافظ بن الحجاج بن مسلم النّيسابوري، صحيح مسلم. (لا. ط؛ الرياض: بيت الأفكار الدوليّة، 1419 هـ/ 1998 م)، كتاب البر والصلة والآداب، باب استحباب العفو والتّواضع، رقم الحديث: 2588 ، ص 1042

[6] أحمد الفيومي: المصباح المنير 1 – ص 272 ، الرازي: المختار من صحاح اللغة ص 218، الروض المربع ج1 ص 107، المجموع شر المهذب ج 5ص . 291

[7] حمد بن صالح العثيمين**(الجامع لفتوى الزكاة)**، دار البيان العربي، الأزهر القاهرة، 2006 ،ص7

[8] عبد لله عبد المحسن الطريقي، **(الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف)**، الرياض، الطبعة السادسة ،2000م ، ص42

[9] محمد عثمان شبير ، **(زكاة حلي الذهب والفضة والمجوهرات)**،مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، الكويت، 1986 ، ص 13

وأما الزكاة اقتصاديا: وتعرف بأنها " واجب معين يفرض على الملكية من أجل مواجهة أغراض معينة طبقا للقرآن الكريم ، ولذلك فإن ليست فريضة تزود الدولة بالدخل بصفة عامة".[1]

ومما سبق يمكن أن تعرف الزكاة تعريفا شاملا بأنها : الركن الثالث من أركان الاسلام وتحدد بقدر معين معلوم من المال وفقا لقواعد وشروط محددة من أجل مواجهة أغراض معينة طبقا للقرآن الكريم.

مصارف الزكاة في الاسلام :-

مفهوم المصارف لغة :"مصرف : مفرد وجمعه مصارف ، وصرف المال : أنفقه والصرف: الدفع، ومفهوم المصارف اصطلاحا : الجهات التي تصرف فيها الاشياء: ومنه: مصارف الزكاة: المستحقون لها" [2]

وتصرف الزكاة لثمانية أصناف ذكرهم الله تعالى في قوله﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [3]فلا يجوز صرف الزكاة لغيرهم كإصلاح طريق وبناء مسجد أو غير ذلك من أعمال البر لأن الله تعالي خص هذه الانواع الثمانية في قوله ﴿إِنَّمَا﴾ وهي للحصر ، تثبت المذكور ، وتنفي ما عداه [4]

مفهوم الفقير والمسكين :-

الفقير والمسكين في اللغة:

الفقير في اللغة : أصله المكسور الفقار يقال "فقرتُه فاقرة أي داهية تكسر الفقار، وهو من فقد فقرة فعجز عن القيام والحركة".[5]

أما المسكين في اللغة "أصله من المسكنة وهو الخضوع والذلة وقلة المال وسوء الحال"[6]

---

[1] حبيب عمر، **(موسوعة الفكر الاقتصادي)**، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة نشر، ص 91
سعيد بن علي وهف القحطاني،)مصارف الزكاة في الإسلام (، سلسلة زكاة المحسن رقم 7، مؤسسة الجريسي، الرياض، 1426هـ، ص25

[3] سورة الثوبة : الآية 60

[4] سعيد بن علي وهف القحطاني، **)مصارف الزكاة في الإسلام (**، مرجع سبق ذكره) ص5

[5] الراغب الأصفهاني، **)معجم مفردات ألفاظ القرآن (**، دار الكاتب العربي، **ص** .398

[6] المرجع السابق ، **ص** .243

أما الفقر اصطلاحا: "عدم ملك الإنسان لما يكفيه من مال، مع عدم القدرة على الكسب والعمل" [1]وكما يعرف الفقر "هو من لا مال له ولا و لا كسب له أصلا، أو من له مال أو كسب أقل من نصف ما يكفيه لنفسه، ومن تجب عليه نفقته من غير إسراف ولا تقتير والفقراء أشد حاجة من المساكين ، لان الله تعالى بدأ بهم و العرب إنما تبدأ بالأهم فالمهم "[2]، وعند المالكية "الفقير هو من لا يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه والمسكين أحوج من الفقير لكونه لا يملك شيئا". أما المساكين اصطلاحا "هم الذين يجدون أكثر الكفاية أو نصفها من كسب أو غيره، مما لا يقع موقعا من الكفاية، فعلم بذلك أن المسكين هو من له مال يبلغ نصف كفايته فأكثر، لكنه لا يكفيه لنفسه و من تجب عليه نفقته من غير إسراف و لا تقتير، والمسكين أحسن حالا من الفقير".[3]

أما المفهوم الاقتصادي للفقر هو "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس و التعليم، وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[4]، كما يعرف الفقر اقتصاديا "يعني العجز عن إشباع الحاجات الأساسيَّة أو الضَّروريَّة". [5]

أما صندوق النقد الدولي فعرف الفقر "هو عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة"[6]

---

[1] عبد السلام حمدان اللوح ومحمود هاشم عنبر، **(علاج مشكلة الفقر – دراسة قرآنية موضوعية–)**، مجلة الجامعة الإسلاميَّة ، سلسة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009، ص 320

[2] سعيد بن علي وهف القحطاني، **)مصارف الزكاة في الإسلام (**، مرجع سبق ذكره ص7

[3] سعيد بن علي وهف القحطاني، **)الزكاة في الإسلام(**، الطبعة الثالثة، مؤسسة الجريسي، الرياض، 2010، ص .246

[4] سماح إدريس، **(تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر)** ، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية " **دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر**" ، القاهرة، 25-2005/6/29م ، التخفيف من حدة الفقر" ، ص25

[5] عصام أبو النصر، **(دور الزَّكاة في معالجة المشكلات الاقتصاديَّة المعاصرة)**، المؤتمر الأوَّل للجمعيَّة المصريَّة للتَّمويل الإسلاميّ (التَّمويل الإسلاميُّ، وآفاق التَّنمية في مصر)، الجمعيَّة المصريَّة للتَّمويل الإسلاميّ، القاهرة، 9 سبتمبر، 2012م، ص172.

[6] الجوزي جميلة، **(العولمة و الفقر في الدول العربية)** ، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد ، دحلب البليدة، مابين 1-3 جويلية 2007 ، ص529

ومن التعريفات السابقة إدا جمع بين لفظ (الفقير والمسكين) كما في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ ذا اطلق لفظ أحدهما ولم يذكر معه الآخر دخل أحدهما في الآخر ، فالفقير: هو المسكين ، والمسكين: هو الفقير، ولهذا قيل : إدا اجتمعا افترقا ، وادا افترقا اجتمعا ،مثل لفظ الاسلام ولفظ الايمان. [1]

المحور الثاني: تعريف عام بصندوق الزكاة الليبي والسياسة العامة له.

بقرار من مجلس الوزراء تحت رقم (49) لسنة 1433 هـ/2012م تم إنشاء صندوق الزكاة الليبي ليكون الجهة الرسمية والوحيدة لجباية الزكاة من المكلفين بإخراجها شرعا وانفاقها في مصروفاتها الشرعية ، ويعد صندوق الزكاة بنص القرار الصادر بهذا الخصوص جهة مستقلة ، ذات شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة التي تؤهله لمبشرة جميعا عماله ،والتصرفات الكفيلة لتحقيق ذلك ، وللصندوق رئيسا ومجلس ادارة يتولى رعاية شؤونه ويرسم السياسة العامة ويشرف على الخطط والمشاريع والميزانية العامة له ، ويتبع الصندوق أكثر من (40) مكتبا منشرا في كامل البلاد.

مهام الصندوق :-

- جباية الزكاة النقدية والعينية ممن تجب عليهم الزكاة .
- توزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية المحددة في كتاب الله تعالى.
- العمل علي ادارة أموال الزكاة وتنميتها.

رؤية الصندوق ورسالته:-

إحياء فريضة الزكاة لدى عامة الناس وقبول زكاة المحسنين وتبرعاتهم وإيصالها لمستحقيها وانفاقها في مصاريفها بثقة وأمانة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية .

موارد الصندوق:-

تتمثل موارد الصندوق في الآتي :

- دعم الدولة التي يتمثل في الميزانية المخصصة للصندوق التي تصرف على رواتب القائمين بالصندوق وعلى كل ما يتعلق بالأمور التسييرية اللازمة لعمل الصندوق.
- زكاة الإفراد المسلمين والشركات.

[1] سعيد بن علي وهف القحطاني، **)مصارف الزكاة في الإسلام (**، مرجع سبق ذكره ص16

- الصدقات والكافرات والندور .
- أية موارد أخرى يتوافق عليها مجلس الادارة بالصندوق.

مبادئ هامة في صندوق الزكاة :-

- يعمل الصندوق بمبدأ أخذ أموال الزكاة من الاغنياء المكلفين في مدنهم وصرفها على مستحقيها في نفس المدينة وفي مسافة القصر الشرعي.
- يمنع بنص اللائحة المنظمة أن يجمع الموظف بالصندوق الزكاة بين وضيفته الادارية وكونه جابيا .
- يشرف ديوان صندوق الزكاة على اصدار ايصالات الزكاة ومتابعتها والتحقق منها ومتابعة أية شكاوي من المزكيين .

ديوان صندوق الزكاة :

الإدارة العامة لصندوق الزكاة تعرف بـــ(ديوان الزكاة) ومقرها مدينة طرابلس وهي الجهة المشرفة على مكاتب صندوق الزكاة المنتشرة في مختلف المدن الليبية.

نظام عمل الصندوق:-

ينقسم نظام عمل الصندوق إلى جانبين اثنين منفصلين:

السنة	جباية الزكاة	معدل نمو الجباية %	مصارف الزكاة	معدل النمو المصارف%	نسبة مصارف إلى جباية الزكاة %
2008	4385646	-	3956714	-	90.22
2009	5260294	19.94	3243943	(18.01)	61.66
2010	6660027	26.60	4347419	34.01	65.27
2011	4773681	(28.28)	6168688	41.89	129.22
2012	8531316	78.71	9387409	52.17	110.03
مجموع الفترة الاولى	29610964		27104173		
المتوسط	5922193	24.24	5420835	27.51	91.28
2013	18732457	119.57	12396647	35.05	66.17
2014	22535231	20.30	20368683	64.30	90.38
2015	25348510	12.48	21602812	6.05	85.22
2016	34641708	36.66	26094913	20.79	75.32

2017	69567124	100.82	33219473	27.30	47.75
مجموع الفترة الثانية	170825030		113682528		
المتوسط	34165006	57.96	2736506	30.70	72.97
المجموع العام	200435994		140786701		70.2
المتوسط	20043600	42.98	14078670	29.28	82.124

- الجانب الإداري والمالي المعني بمتابعة وصرف ميزانية الدولة والبنود التي حددها القانون.
- الجانب الزكوي المعني بجباية الزكاة وصرفها في مصاريفها الشرعية بالإضافة إلى الصدقات والكافرات وغيرها من الموارد.

المحور الثاني: التحليل الوصـــفي لتجربة صـــندوق الزكاة الليبي في مكافحة الفقر في المجتمع الليبي.

الجانب الزكـوي:-

أولا : عدلات نمو الجباية ومصارف الزكاة خلال فترة الدراسة 2008-2017:-

جدول رقم(1) يوضح معدلات نمو الجباية ومصارف الزكاة ونسبة مصارف إلى جباية الزكاة خلال الفترة 2008-2017.

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق الزكاة الليبي السنوية.

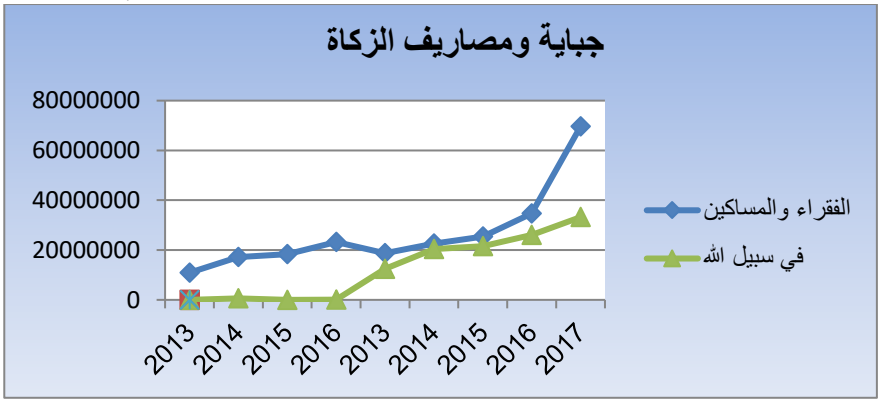

شكل رقم(1) يوضح معدلات نمو الجباية ومصارف الزكاة للفترة 2008-2017م

التحليل الوصفي:

الفترة الأولى: **(2008-2012)** قبل إنشاء صندوق الزكاة:

تظهر البيانات في الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن جباية الزكاة سجلت نموا سريعا خلال الفترة من 2008 إلى 2010، حيث زادت من 4,385,646 مليون دينار في 2008 إلى 5,260,294 مليون دينار في 2009، بمقدار 874,648 ألف دينار وبنسبة 19.94%. من ناحية اخرى ، انخفضت مصارف الزكاة من 3,956,714 مليون دينار في 2008 إلى 3,243,943 مليون دينار في 2009، بمقدار (-712,771) ألف دينار وبنسبة (-18%).

تواصلت عملية الجباية في النمو في 2010 حتى وصلت إلى 6,660,027 مليون دينار، بمقدار 1,399,733 مليون دينار وبنسبة 26.6% مقارنة بسنة 2009. كما زادت مصارف الزكاة في نفس السنة إلى 4,347,419 مليون دينار، بمقدار 903,476 ألف دينار وبنسبة 27.85% مقارنة بسنة 2009.

إلا أن في 2011، انخفضت جباية الزكاة بصورة ملحوظة إلى 4,773,681 مليون دينار، بمقدار (-1,886,346) مليون دينار وبنسبة (-28.28%) مقارنة بسنة 2010. في الوقت ارتفعت فيه مصارف الزكاة بشكل ملحوظ إلى 6,168,688 مليون دينار، بمقدار 1,821,269 مليون دينار وبنسبة 41.89% مقارنة بسنة 2010.

وفي 2012، رجعت جباية الزكاة للارتفاع بدرجة كبيرة إلى 8,531,316 مليون دينار، بمقدار 3,757,635 مليون دينار وبنسبة 78.71% مقارنة بسنة 2011. كما ارتفعت مصارف الزكاة إلى 9,387,409 مليون دينار، بمقدار 3,218,721 مليون دينار وبنسبة 52.17% مقارنة بسنة 2011.

التحليل:

- معدل نمو الجباية سجلت نموا متواصلا من سنة 2008 حتى 2010 بنسبة 51.85%، وهو ما يشير الى زيادة الوعي بين المواطنين بأهمية أداء الزكاة. ولكن في 2011، انخفضت بسبب الظروف السياسية التي مرت بها البلاد، مما أدى ذلك إلى انخفاض في تحصيل الزكاة بنسبة (-28.28%). أما في 2012، زادت الجباية بشكل ملحوظ بمقدار 78.71% ويعزى ذلك لاستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى عودة رؤوس الأموال إلى البلاد.

- مصارف الزكاة شهدت تذبذبًا، حيث انخفضت في عام 2009، لكنها زادت بنسبة 189.38% في 2010–2012، مما يشير على زيادة عدد المستفيدين .
- أما نسبة المصارف إلى الجباية فقد تراوحت بين 61.66% في 2009 و 129.22% في 2011، مما يشير إلى أن المصارف ارتفعت على الجباية في بعض السنوات، نتيجة إلى زيادة عدد المستفيدين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتدفق الأموال من السنوات السابقة.

الفترة الثانية: **(2013–2017)** بعد إنشاء صندوق الزكاة:

مع إنشاء صندوق الزكاة كجهة مستقلة، أصبح هذا الصندوق معتمدا رسميا لجمع وتوزيع الزكاة. وفقًا للبيانات في الجدول رقم (1) والشكل رقم (1)، يتبين أن جباية الزكاة شهدت ارتفاع كبيرا بعد سنة 2012، حيث زادت من 8,531,316 مليون دينار في 2012 إلى 18,732,457 مليون دينار في 2013، بمقدار 10,201,141 مليون دينار وبنسبة 119.57%. كما سجلت مصارف الزكاة ارتفاعًا من 9,387,409 مليون دينار في 2012 إلى 12,396,647 مليون دينار في 2013، بمقدار 3,009,238 مليون دينار وبنسبة 32.05%.

تواصلت جباية الزكاة في الارتفاع في السنوات التالية، حتى وصلت في 2014 إلى 22,535,231 مليون دينار، بزيادة قدرها 3,802,774 مليون دينار وبنسبة 20.30% مقارنة بسنة 2013. في نفس السنة ، ارتفعت مصارف الزكاة إلى 20,368,683 مليون دينار، بمقدار 7,972,036 مليون دينار وبنسبة 64.30% مقارنة بسنة 2013.

وفي 2015، تواصلت جباية الزكاة في الارتفاع إلى 25,348,510 مليون دينار، بمقدار 2,313,274 مليون دينار وبنسبة 12.48% مقارنة بسنة 2014. إلا أن مصارف الزكاة سجلت ارتفاع أقل في نفس السنة إلى 21,602,812 مليون دينار، بمقدار 1,234,124 مليون دينار وبنسبة 6.05% مقارنة بسنة 2014.

في 2016، جباية الزكاة زادت إلى 34,641,708 مليون دينار، بمقدار 9,293,198 مليون دينار وبنسبة 36.66% مقارنة بعام 2015. كما ارتفعت مصارف الزكاة إلى 26,094,913 مليون دينار، بمقدار 4,492,101 مليون دينار وبنسبة 20.79% مقارنة بسنة 2015.

وأخيرًا في 2017، جباية الزكاة شهدت أعلى ارتفاع حيث وصلت إلى 34,925,416 مليون دينار، بمقدار 10,370,416 مليون دينار وبنسبة 100.82% مقارنة بسنة 2016. كما زادت المصارف بنسبة 27.30%، حيث بلغت 71,245,600 مليون دينار، وهو ما يشير الى الزيادة الكبيرة في أعداد المستفيدين.

التحليل:

- معدل النمو في الجباية بعد إنشاء الصندوق سجل ارتفاعا كبيرة، حتى وصل إلى 119.57% في 2013، ما يشير الى زيادة الوعي الديني والثقة الكبيرة للمواطنين في صندوق الزكاة بعد استقلاله المالي والإداري. وبالتالي تواصل هذا النمو في السنوات التالية بمعدلات متفاوتة تراوحت ما بين 12.48% في 2015 و 100.82% في 2017.
- أما مصارف الزكاة، فقد شهدت ارتفاع ملحوظة خاصة في سنة 2014 بنسبة 64.30%، في حين كانت النسبة أدنى في 2015، حيث بلغت 6.05% فقط. ويعزى ذلك إلى ارتفاع عدد المستفيدين نتيجة إلى زيادة نسبة الفقر وارتفاع مستوى المعيشة.
- نسبة المصارف إلى الجباية شهدت تقلبات في هذه الفترة، حيث وصلت إلى 64.30%في 2014، ثم انخفضت إلى 6.05 %في 2015، قبل أن ترجع إلى الارتفاع في 2017 لتصل إلى .27.30%يشير هذا إلى ارتفاع كبير في المصارف، ويعزى ذلك لتزايد عدد المستفيدين من الإعانات، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر في البلاد.
- أما ما يخص نسبة المصارف الي الجباية خلال الفترة الثانية 2013-2017 من الدراسة نشاهد أن النسبة ما بين 47.75% إلى 90.38 % تشير إلى قيمة المصارف اقل من الجباية بنسب متفاوتة في كل سنة ، نتيجة لوجود أموال مرحلة من السنوات السابقة وارتفاع هده النسبة نتيجة لتردي الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأمر الذي أدى إلى زيادة عدد المستفيدين وزيادة نسبة الفقر.

تانيا : جباية ومصارف مكاتب صندوق الزكاة 2008-2017:-

جدول رقم (2) يوضح نسبة مجباة ومصارف المكتب من اجمالي مجباة ومصارف الصندوق ونسبة مصروفات المكاتب الصندوق الي ايراداتها 2013-2016

الرقم	المكتب	الزكاة المجباة	نسبة مجباة المكتب من اجمالي مجباة الصندوق%	الزكاة المصروفة	نسبة مصارف المكتب من اجمالي مصارف الصندوق%	نسبة مصروفات المكاتب ال ايراداتها %
1	الجفرة	922415	0.90	750067	0.97	81.31
2	الجبل	2379740	2.33	1342027	1.74	56.39
3	المرج	478936	0.47	532168	0.69	111.11
4	الزاوية	1840968	1.80	1142396	1.48	62.05
5	القبة	302806	0.96	236920	0.30	79.13
6	البيضاء	419277	0.41	283526	0.36	67.62
7	الجفارة	713635	0.70	561775	0.72	78.72
8	الشاطي	220782	0.21	382700	0.49	173.33
9	الكفرة	0	0	0	0	0
10	الخمس	1508022	1.48	1416216	1.83	93.91
11	اجدابيا	203251	0.2	489579	0.63	240.87
12	بنغازي	22951720	22.5	20030791	26.01	87.27
13	بني وليد	1724777	1.69	600520	0.78	34.81
14	باطن الجبل	50545	0.05	34585	0.04	68.42
15	ترهونة	276556	0.27	170143	0.13	61.52
16	درنة	580497	0.57	673764	0.87	116.06
17	زليتن	10032948	9.83	6309913	8.16	62.89
18	سبها	855097	0.84	599576	0.80	70.11
19	سرت	334772	0.33	362316	0.50	108.22
20	شحات	774621	0.76	723444	0.93	93.39
21	صرمان	380636	0.37	235207	0.30	61.79
22	صبراته	862832	0.84	591081	0.80	68.50
23	طبرق	448597	0.44	394120	0.51	84.85
24	طرابلس	20500095	20.10	9471968	12.30	46.20
25	غدامس	324992	0.32	216498	0.28	66.61
26	مرزق	70686	0.07	71910	0.09	101.73
27	مصراته	27644385	27.10	25159765	32.70	91.01
28	مسلاته	1054259	1.03	709263	0.92	67.27
29	نالوت	18648	0.02	52436	0.06	281.18
30	وادي الاجال	147384	0.14	112096	0.14	75.82
31	زوارة	1563200	1.5	1049868	1.4	67.16
32	رقدالين	326157	0.32	300617	0.4	92.16
33	الجميل	581954	0.57	541747	0.70	93.09
34	العجيلات	550559	0.54	378840	0.49	68.81

35	قصـــــر الاخيار	579683	0.57	573666	0.74	98.96
36	زلطن	91731	0.08	81650	0.1.	89.01
37	غات	49632	0.05	23697	0.03	47.74
38	الاصابعة	155934	0.15	69169	0.08	44.35
39	يفرن	44794	0.05	19897	0.02	44.41
40	الرحيبات	35350	0.04	17883	0.02	50.58
	الاجمالي	102002873	100	76632259	100	75.13

المصدر:: اعداد الباحث بالاعتماد علي تقارير السنوية لصندوق الزكاة الليبي

التحليل وصفي لبيانات جباية ومصارف مكاتب صندوق الزكاة الليبي (2008–2017)

يستعرض الجدول رقم (2) التحليل الوصفي التفصيلي لجدول الإيرادات والمصروفات الإجمالية لصندوق الزكاة الليبي خلال الفترة (2013–2016):

يوضح الجدول أن إجمالي إيرادات صندوق الزكاة الليبي خلال فترة الدراسة قد بلغ 102,002,873مليون دينار ليبي، وهو ما يمثل القيمة الإجمالية لما تم تحصيله من مكاتب الزكاة المختلفة على المستوى الوطني. في المقابل، بلغت إجمالي المصروفات خلال الفترة ذاتها 76,632,259مليون دينار ليبي، أي ما نسبته 75.13%من إجمالي الإيرادات.

أولًا :قراءة في نسبة الإنفاق (المصروفات/الإيرادات)

تمثل نسبة 75.13% مؤشرًا إيجابيًا نسبيًا على كفاءة الأداء المالي للصندوق، حيث تمكن من إنفاق ثلاثة أرباع الموارد المحصلة خلال الفترة المدروسة، مما يشير إلى حسن توظيف الأموال الزكوية وتوجيهها نحو مصارفها الشرعية. ورغم ذلك، فإن بقاء نسبة 24.87% من الإيرادات دون إنفاق يشير إلى وجود فائض مالي معتبر يمكن الاستفادة منه مستقبلاً.

ثانيًا :دلالة الفائض المالي

يمثل هذا الفائض المالي (25.37 مليون دينار تقريبًا) فرصة استراتيجية لتعزيز استدامة الصندوق، إذ يمكن توجيهه إلى:

- تمويل مشاريع إنتاجية للفقراء (الانتقال من الإعانة إلى التمكين).
- تغطية العجز في مكاتب ذات إيرادات منخفضة.
- إعادة استثمار الأموال الزكوية في قنوات تحقق عائدًا مستدامًا.

ثالثًا :أبعاد فاعلية الأداء المالي

توضـــح الأرقام إلى أن الصـــندوق يعمل وفق نطاق مالي مســـتقر، ولكن يُلاحظ أن نســـبة الصرف لم تبلغ الحد الأعلى الممكن (100%)، مما قد يرجع إلى:

- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة بمستحقي الزكاة، وخاصة المتعففين منهم.
- ضعف الإدارة التنفيذية لبعض المكاتب في الوصول للفئات المستهدفة..

خلاصة النتائج التحليلية:

- بلغت نسـبة الإنفاق من إجمالي الإيرادات 75.13%، وهي نسـبة تعكس مسـتوى جيدًا من كفاءة استخدام الموارد.
- وجود فائض مالي بنســبة 24.87%يشــكل فرصـــة لتعزيز الأداء المســـتقبلي للصندوق عبر تبني نهج تنموي استثماري.
- يشير التحليل إلى أهمية تحسين آليات التوزيع وتعزيز القدرات المؤسسية والرقابية داخل الصندوق ومكاتبه المختلفة لتحقيق أعلى أثر ممكن من تحصيل الزكاة.

اهم التوصيات :

- تدعيم المكاتب التي تعاني من عجز مالي عبر إعادة توزيع الفوائض من المكاتب ذات الإيرادات العالية.
- تعزيز نظم الحصر الاجتماعي للوصول إلى الفئات المتعففة غير المسجلة.
- إعادة النظر في معايير توزيع الزكاة بين المكاتب لضـــمان العدالة الاجتماعية والإنصاف الجغرافي.
- رفع كفاءة المكاتب ذات الأداء الضعيف من خلال الدعم الفني والتدريب الإداري.

تانيا : جباية أموال الزكاة :

جدول رقم(4) يوضح عدد المزكين ومعدل نموهما

السنة	عدد المزكين	معدل النمو
2013	528	-
2014	8361	%1484
2015	7410	%11.3-
2016	7502	%1.24
الاجمالي	23801	
المتوسط	5950	%491.3

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق الزكاة الليبي.

يعكس الجدول رقم (4) تطوّر عدد المزكّين لصـــالح صـــندوق الزكاة الليبي خلال الفترة 2013–2016، وهو ما يُعد مؤشـرًا حيويًا على أداء الصـندوق في جانب التحصـيل ومدى استجابة الجمهور لهذه الفريضة عند تنظيمها في إطار مؤسسي. سجّل عدد المزكّين في سنة 2013 بداية متواضعة بلغت 528 مزكّيًا، وهي مرحلة يمكن اعتبارها تأسيسية للصندوق من حيث الإقبال المجتمعي. إلا أن سـنة 2014 شـهدت قفزة نوعية، حيث ارتفع عدد المزكّين إلى 8,361، محققًا معدل نمو استثنائي بلغ 1,484%مقارنة بالسنة السابقة، بعد استقلالية وثقة المزكين في الصـندوق مما شـجع المزكي إخراج زكاة ماله عن طريق الصـندوق وهو ما يشـــير إلى تطور كبير في فاعلية عمليات التحصـــيل، ويُرجّح أنه نتاج حملات إعلامية وتوعوية، إلى جانب تحسّن نسبي في البنية التنظيمية والإدارية للصندوق.

في المقابل، شـهدت سـنة 2015 تراجعًا في عدد المزكّين إلى 7,410، أي بمعدل انخفاض بلغ 11.3%، مما قد يعكس تأثيرًا سـلبيًا لعوامل اقتصـادية أو سـياسـية أو ضـعف في أداء بعض المكاتب أو حتى تراجع الثقة لدى فئة من المزكّين. ومع ذلك، تُظهر بيانات 2016 عودة محدودة للنمو بنسـبة 1.24%، ليبلغ عدد المزكّين 7,502، وهو ما يدل على نوع من الاستقرار النسبي في الأداء، لكنه أيضًا يشير إلى تباطؤ في الزخم الذي تحقق في 2014.

وعلى مسـتوى الإجمالي، بلغ عدد المزكّين خلال الفترة المدروسـة 23,801مزكّيًا، بمتوسـط سنوي يقدر بـــ 5,950مزكّيًا. أما معدل النمو الوسيط للفترة فقد بلغ 491.3%، وهو معدل مرتفع على نحو غير معتاد، لكنـه يعكس في الواقع الفارق الكبير بين ســـنـة التـأســـيس والانطلاقة القوية في السنة اللاحقة.

وتشـير هذه المؤشـرات إلى أهمية الاسـتمرارية في جهود التوعية، وضـرورة ترسـيخ الثقة في المؤسسات الزكوية، كما تبرز الحاجة إلى مزيد من التمكين الإداري والفني لمكاتب الصندوق من أجل الحفاظ على استقرار معدل التحصـيل وتنميته، بما يسـهم في تعزيز قدرة الصـندوق على القيام بدوره الاجتماعي والاقتصـــادي في الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق التوازن التنموي في المجتمع الليبي

ثالثا: مصارف أموال الزكاة:–

تصـرف الزكاة لثمانية أصـناف ذكرهم الله تعالى في قوله﴿ إِنَّمَا الصَّـدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَـاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَـةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ فلا يجوز صـرف الزكاة لغيرهم كإصـلاح طريق وبناء مسـجد أو غير

ذلك من أعمال البر لأن الله تعالي خص هذه الانواع الثمانية في قوله ﴿إِنَّمَا﴾ وهي للحصر ، تثبت المذكور ، وتنفي ما عداه ، وتقسم أموال الزكاة على الفئات الشرعية وبنسب ثابتة حددتها التشريعات.

جدول رقم (3) يوضح فيها الفئات الشرعية حسب التشريعات الصادرة وهي :

الرقم	الفئة	النسبة %
1	الفقراء والمساكين	55
2	العاملين عليها	10
3	المؤلفة قلوبهم	10
4	الغارمين	10
5	في سبيل الله	05
6	ابن السبيل	10
المجموع		100

المصدر :اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق الزكاة الليبي

الجدول رقم (4) يوضح الصرف على الفئات الشرعية للفترة 2013-2016

السنة	الفقراء والمساكين	في سبيل الله	العاملين عليها	ابن السبيل	الغارمين	المؤلفة قلوبهم
2013	10911128	0	909175	300147	1185372	0
2014	17236165	543165	1129676	310807	1403534	11500
2015	18348932	0	322002	325782	847540	10650
2016	23198286	35000	1309269	177258	1370800	4300
الإجمالي	96798684	578165	3670122	1113994	4807246	26450
المتوسط	24199671	144542	917531	278949	1201812	6613

المصدر :إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لصندوق الزكاة الليبي.

الشكل رقم(4) يوضح نسبة اجمالي الفئات الشرعية الي مصارف الزكاة للفترة 2013-2016

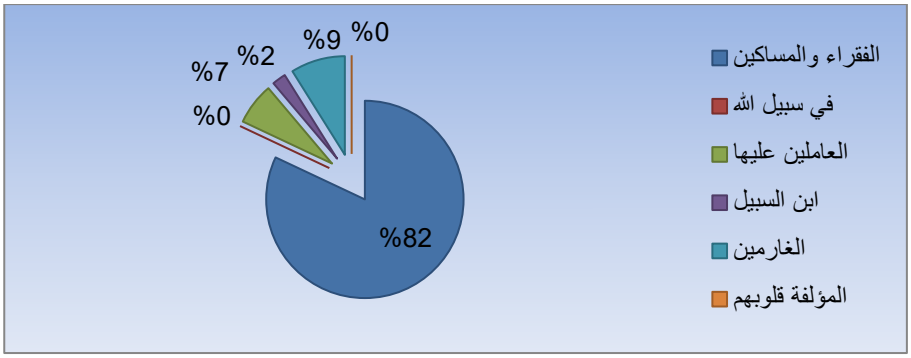

من خلال جدول رقم (4) والشكل رقم (4) يتبين ان اعلي فئة مستفادة من المصارف خلال الفترة 2013-2016 كانت (الفقراء والمساكين ، الغارمين ، العاملين عليها ، ابن السبيل ، في سبيل الله ،والمؤلفة قلوبهم) بمبلغ (96798684، 3670122،4807246 ، 26450،578165،1113994) وبنسبة (90.47، 4.49، 3.43 ، 1.04، 0.54 ، 0.02) على التوالي وعن مقارنة هده النسب بالنسب حسب التشريعات نلاحظ نسبة الفقراء والمساكين فاقت النسبة المخصص لها 35.47% اما الفئات الاخرى أقل من النسب المخصص لها .

حيث بلغ إجمالي ما تم صرفه لصالحهم 96,798,684دينارًا، بمتوسط سنوي قدره 24,199,671دينارًا، مما يعكس ذلك التوجه الواضح للصندوق نحو معالجة الفقر كونها الهدف الأساسي للزكاة، ويدلّ على الاحترام البالغ لحجم هذه الشريحة داخل المجتمع الليبي.

- أما مصرف العاملين عليها، والتي حصصت للكوادر الإدارية والتنفيذية المكلفة بجمع وتوزيع الزكاة، فقد بلغت مصروفاته الإجمالية 3,670,122دينارًا بمتوسط سنوي يقارب 917,531دينارًا، وهو ما يمثل نسبة مقبولة في إطار التكاليف التشغيلية للصندوق،
- فيما يخص مصرف الغارمين، إذ وصلت جملة المبالغ المخصصة لهم 4,807,246دينارًا، بمتوسط سنوي 1,201,812دينارًا تقريبا ، ما يشير اهتمامًا من الصندوق بهذه الفئة التي تعاني من أعباء الديون,
- أما مصرف ابن السبيل، المعني بخدمة بالمحتاجين في حال السفر ، فقد بلغ 1,113,994دينارًا، بمتوسط سنوي قدره 278,949دينارًا، يميل الى الاستقرار ويدل على محدودية الحالات .

- مصـــرف في ســـبيل الله ســـجّل إنفاقًا غير منتظم خلال الســـنوات، بإجمالي قدره 578,165دينارًا، واختصـــر الصـــرف على هذا البند إلا في بعض الســـنوات (2014 و2016)، ما قد يشير إلى اختلاف في تفسير هذا المصرف .
- وأخيرًا، مصرف المؤلفة قلوبهم مثّل أدنى المصـروفات استفادةً من موارد الزكاة، إذ لم يتجاوز إجمالي المبالغ المصـــروفة له 26,450دينارًا، بمتوســـط ســـنوي يناهز 6,613دينارًا، ويبدو أن هذا المصـــرف لم يعتبر من الأولويات للصـــندوق خلال فترة الدراسة.

على وجه العموم يضـــهر توزيع المصـــروفات التزام صـــندوق الزكاة بالضـــوابط الشـــرعية لمصـارف الزكاة مع تركيز واضـح على الفقراء والمساكين، ما يستدعي من الصـندوق إعادة دراســة مدى تحقيق العدالة في التوزيع ، بما يضــمن فاعلية الســياســة المالية الإســلامية في محاربة الفقر وإرساء التنمية الاجتماعية المستدامة .

الاستنتاجات والتوصيات:

توصـــلت الدراســـة الى مجموعة من الاســـتنتاجات والتوصـــيات والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

أهم الاستنتاجات :

1–الزكاة عبادة تقرب الإنســان من ربه وأداة تحســن أوضــاعه و بتحقيق التكافل الاجتماعي والحد من التفاوت في الثروات وإزاحة العداوة والبغضـــــاء عن القلوب وتخلق طاقات انتاجية وتشغل طاقات عاطلة مما تساهم في محاربة الفر والحد منه .

2–ان اعتبار الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية الاسلامية يتوقف بالدرجة الأولى على طبيعة نشـــاط وأنضـــمة عمل صـــناديق الزكاة، التي تلعب دوراً جوهريا في الرفع من فاعلية تأثيرها على النشـاط الاقتصـادي، كما أن تنوع واختلاف مصـادر جباية الزكاة سـيحدث آثار إيجابية على مؤشرات النشاط الاقتصاد الكلي.

3–فاعلية الزكاة في محاربة الفقر كشـفت البيانات أن مصـــرف الفقراء والمســـاكين اســـتولى على النسبة الكبرى من موارد الزكاة، مما يشير على أن الصـندوق يسلط الضـوء على في ســـياســـاته المالية على الوظيفة الاجتماعية للزكاة في محاربة الفقر، وهوما يقوي فرضـــية الدراسة الرئيسية بأن للزكاة دورًا فعالًا في الحد من ظاهرة الفقر .

4-تطور معدل المزكّين ونمو الثقة المجتمعية تشير بيانات عدد المزكّين إلى نمو كبير في 2014 بمعدل 1484%، ما يعكس ارتفاع مستوى الثقة في الصندوق، إلا أن التذبذب في السنوات اللاحقة يدل على ضعف الاستدامة في سياسات التحفيز والتحصيل.

5- تطور معدل المزكّين ونمو الثقة المجتمعية وخاصة بعد انشاء الصندوق بصفة مالية مستقلة مقارنة مع فترة قبل انشائه تشير بيانات عدد المزكّين إلى نمو كبير في 2014 بمعدل 1484%، مما يذل على وعى المواطنين بهذا الركن العظيم وزيادة ثقتهم بصندوق الزكاة بعد استقلاليته هده زيادة تعزز من دور الساسة الزكوية كأدلة من ادوات السياسة المالية الاسلامية لما كان لها الاثر الواضح في محاربة وتخفيف من حدت الفقر.

6-ارتفاع معدل نمو مصارف الزكاة وخاصة بعد انشاء الصندوق بصفة مالية مستقلة مما يذل على زيادة عدد المستفيدين من الاعانات نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الدي ساهم في بروز ظاهرة التضخم والتي ساهمت في ضهور مشكلة الفقر وتزايد معدلاتها.

7- انخفاض حجم المصارف عن حجم الجبايية في معظم سنوات الدراسة يشير الى مساهمة الصندوق في التخفيف من حدة الفقر ، ولكن يشير ايضا الي التقصير في الدور الاعلامي و الباحت الاجتماعي للصندوق في التعريف بصندوق الزكاة لشريحة الفقراء وخاصة للمتعففين منهم .

8 – من خلال التحليل الوصفي لنسبة مساهمة المكاتب في حجم ايرادات الصندوق تبين لنا اكبر مساهمة لمكاتب المدن التجارية (مصراته ،طرابلس ، وبنغازي ،زليتن) والسياسة الزكوية المتبعة صرف ايرادات كل مدينة على فقرائها ، وهده السياسة مجحفة للمدن الغير تجارية التي أغلب سكانها من شريحة الفقراء .

9- غياب مشاريع استثمارية للفقراء لم يتم التوجه للزكاة نحو مشاريع إنتاجية تنموية الهدف منها تشغيل الفقراء، مما يبرز بوضوح الطابع الاستهلاكي للتوزيع ويقلل من الأثر الاقتصادي طويل الأجل للزكاة

10 –أعلى نسبة مستفادة من مصارف الزكاة هي فئة الفقراء والمساكين بنسبة90.47% وفاقت النسبة المخصصة لها حسب التشريعات .

11–ضعف أداء الإدارة المالية والإدارية بالصندوق ،نتيجة قلة الخبرة وعدم السرعة في إعداد التقارير الشهرية والربع سنوية والسنوية للصندوق الزكاة الأمر الذي يساهم في انخفاض حجم إيراداته ويقلل من مصداقيته لدى الجمهور وخاصة المزكيين منهم .

12– الانقسام السياسي التي تعاني منه البلاد ساهم في عدم جباية بعض المكاتب ، وعرقلة عمل الصندوق.

13– عدم تفعيل قانون المنضم لشؤون الزكاة وجبايتها ساهم في الحد من حجم ايرادات الصندوق.

14– في هذا المقام يجب التنويه بتجربة صندوق الزكاة الليبي والذي رغم قلة تجربته ونقص موارده ومختلف العراقيل التي يواجهها إلا أنه استطاع في ظرف خمس سنوات من بعد استقلاليته أن يسهم بشكل فعال في مد يد العون للكثير من الفقراء ولتخفيف من حدت الفقر ومحاربته .

التوصيات :

حقق صندوق الزكاة الليبي ايجابيات ، بالرغم العراقيل والصعوبات الحاصلة من الانقسام السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي التي تقف عائقا تمنع تحقيق الاهداف المؤسس من أجلها ، ولكن تبقى هذه التجربة في حاجة إلى المزيد من بذل الجهود نحو مستقبل زاهر على خطى الشريعة الإسلامية، ومن أجل تحقيق تطورات سريعة في هذا المجال نقترح الاتي:

1– يُوصى بإعادة هيكلة صندوق الزكاة الليبي يُوصى بمراجعة الهيكل التنظيمي للصندوق وتحسين كفاءة موارده البشرية عن طريق التدريب الإداري والشرعي المستمر، مما يحقق ضمان فاعلية تنفيذ مصارف الزكاة تماشيا مع لمعايير الحوكمة الرشيدة.

2– يُوصى بالتركيز على جانب الرقابة وجعله موضوعا جوهريا والحرص على اختيار العاملين والرفع من كفاءتهم للرفع من مستوي أداء الصندوق وتنصيب الأجهزة الرقابية وتفعيل دورها في مكاتب الزكاة.

3– يُوصى بتفعيل القانون المنضم لشؤون الزكاة في جباية أموال الزكاة والعمل على تحسينه لخدمة المواطن والمؤسسة الزكوية بطريقة أفضل .

4– يُوصى بتعزيز الثقة المجتمعية والتوعية من خلال تفعيل دور الاعلام الديني لأداء الزكاة للصندوق و ضرورة تكثيف برامج التوعية حول أهمية الزكاة وشفافية أدائها تعزيزا لفرضية

أن الثقة المجتمعية عامل أساس في فاعلية الصندوق لان معظم المزكين يمتنعون من أداء الزكاة للصندوق ويفضلون دفعها بأنفسهم إلى المستحقين بسبب عدم وضوح رؤية عمل الصندوق.

4- يُوصى على تغيير السياسة الزكوية من خلال الاستفادة من فائض جباية المدن التجارية لدعم مصارف المدن الغير تجارية .

5-يُوصى بتحويل جزء من موارد الزكاة لاستثمارها في مشاريع إنتاجية صغيرة للفقراء والمساكين، ما يساهم في تحويلهم من مستهلكين إلى منتجين، ويدعم أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6- يُوصى بالاستفادة من تجارب الدول العربية والإسلامية في المجال الزكوي ، وتبني الافضل في التحصيل والتوزيع، أخذا في الاعتبار الخصوصية الليبية، دعمًا لفرضية أن التعاون الخارجي قد يسهم في تعزيز الأداء المحلي.

7-يُوصى بإدخال نظام رقمي شامل لإدارة بيانات المزكّين والمستفيدين مما يعزز من كفاءة التوزيع ويرسّخ الشفافية والمساءلة.

8- يُوصى بإعطاء استقلالية أكثر لصندوق الزكاة الليبي.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، يظهر أن الزكاة تمثل أداة فعّالة ضمن أدوات السياسة المالية الإسلامية في معالجة الفقر، إذا ما أُحسن توظيفها ضمن إطار مؤسسي منظم وفعال كما هو الحال في تجربة صندوق الزكاة الليبي. وقد بينت التحليلات أن مصروفات الفقراء والمساكين يمثل النصيب الاعلى من التوزيع، مما يشير التوجه الاجتماعي الواضح للصندوق، إلا أن جانب غياب المشاريع التنموية ، يحد من الأثر المستدام للزكاة. كما أصهرت الدراسة التذبذب في معدل المزكّين، ما يشير الى حاجة الصندوق لتعزيز ثقة المجتمع واستدامة آليات التحصيل. وفي ضوء ماتقدم ، توصي الدراسة بضرورة إعادة هيكلة الصندوق إداريًا، وتوسيع نطاق المصارف الشرعية المستفيدة، وذلك بتوجيه جزء من الحصيلة إلى مشاريع إنتاجية موجهة للفقراء، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب الناجحة في إدارة وتحصيل الزكاة إقليميًا ودوليًا، بما يُقوي من فعالية هذه الشعيرة المالية ويحقق مقاصدها الاقتصادية والاجتماعية في السياق الإسلامي .

المراجع:

1. القرآن الكريم .
2. الحديث الشريف .
3. أحمد الفيومي: المصباح المنير – 1 ص 272 ، الرازي: المختار من صحاح اللغة ص 218 ، الروض المربع ج1 ص 107 ، المجموع شر المهذب ج 5
4. هشام مصطفى الجمل، (دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ببن النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر– دراسة مقارنة–) ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة 2006 .
5. عبد القادر خليل و ادريس عبدلي (الزكاة كأداة من ادوات السياسة المالية وأثرها علي بعض النشاط الاقتصادي – نجو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية) مجلة الباحث ، العدد15 ، 2015 .
6. محمد بن صالح العثيمين(الجامع لفتوى الزكاة)، دار البيان العربي، الأزهر القاهرة، 2006 .
7. عبد الله عبد المحسن الطريقي، (الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف)، الرياض، الطبعة السادسة ،2000م .
8. محمد عثمان شبير، (زكاة حلي الذهب والفضة والمجوهرات)،مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، الكويت، 1986 .
9. حبيب عمر، (موسوعة الفكر الاقتصادي)، دار الكتاب الحديث، مصر، بدون سنة نشر، .
10. سعيد بن علي وهف القحطاني، (مصارف الزكاة في الإسلام) ، سلسلة زكاة المحسن رقم 7 ، مؤسسة الجريسي، الرياض، 1426 هـ .
11. سعيد بن علي وهف القحطاني، (مصارف الزكاة في الإسلام) ، مرجع سبق ذكره
12. الراغب الأصفهاني،(معجم مفردات ألفاظ القرآن) ، دار الكاتب العربي.
13. عبد السلام حمدان اللوح ومحمود هاشم عنبر، (علاج مشكلة الفقر – دراسة قرآنية موضوعية–)، مجلة الجامعة الإسلاميَّة ، سلسة الدراسات الإسلامية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009.

14. سعيد بن علي وهف القحطاني،(الزكاة في الإسلام)، الطبعة الثالثة، مؤسسة الجريسي، الرياض، 2010 .
15. سماح إدريس، (تجربة الأمانة العامة للأوقاف في دولة الكويت في علاج مشكلة الفقر) ، بحث مقدم إلى الدورة التدريبية " دور الزكاة والأوقاف في التخفيف من حدة الفقر" ، القاهرة، 25-2005/6/29م ، التخفيف من حدة الفقر" .
16. عصام أبو النصر، (دور الزَّكاة في معالجة المشكلات الاقتصاديَّة المعاصرة)، المؤتمر الأوَّل للجمعيَّة المصريَّة للتَّمويل الإسلاميّ (التَّمويل الإسلاميُّ، وآفاق التَّنمية في مصر)، الجمعيَّة المصريَّة للتَّمويل الإسلاميّ، القاهرة، 9 سبتمبر، 2012م.
17. الجوزي جميلة، (العولمة و الفقر في الدول العربية) ، بحث مقدم للندوة الدولية حول تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي و الإسلامي، جامعة سعد ، دحلب البليدة، مابين 1-3 جويلية 2007 ، ص529
18. سعيد بن علي وهف القحطاني، (مصارف الزكاة في الإسلام) ، مرجع سبق ذكره ص16